المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 30-03-2007
الصفحـات : 6
العـــدد : 10349
المسلسل : 16

ملف صحفي

قمة الرياض

إجراء اتصالات لعدم إدراج موقع القدس على القائمة الإسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي

القمة تدعو إسرائيل لاغتنام الفرصة وتأخذ علما بالتزام الحكومة الفلسطينية بالقرارات بما فيها مبادرة السلام

المصـــــدر :	الشرق الاوسط		
التـــاريخ :	30-03-2007	العـــدد :	10349
الصفحـات :	6	المسلسل :	16

الرياض: «الشرق الاوسط»

احتلت القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية حيزا كبيرا في البيان الصادر عن قرارات القمة العربية الـ 19 التي اختتمت اعمالها في الرياض امس، حيث تم التأكيد مجددا على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967 والاراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 / لسنة 1948 ورفض كافة اشكال التوطين والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وقرر القادة:

1 ـ التأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما اقرتها قمة بيروت عام 2002 بكافة عناصرها والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 10349
الصفحـات : 6 المسلسل : 16

2 ـ التاكيد مرة اخرى على دعوة حكومة إسرائيل والاسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات.

3 ـ تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الامين العام للامم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف المعنية بعملية السلام من اجل استئناف عملية السلام وحشد التاييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على اساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

4 ـ تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم.

وتضمن نص بيان القرارات ان القمة اخذت علما بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية التي اكدت ان السلام هو الخيار الاستراتيجي للدول العربية وفقا لمبادرة السلام العربية.

وقرر القادة في ضوء مناقشات الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الرياض في هذا الشان:

1 ـ التاكيد على الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، والاعراب عن فائق التقدير للجهود التي بذلتها الدول العربية الشقيقة، وكذلك جهود الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي اسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق الذي نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية والدعوة لمساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته، حكومة الوحدة الوطنية، حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه واهدافه الوطنية.

2 ـ دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.

3 ـ دعوة الدول والمنظمات الدولية الى رفع هذا الحصار فورا وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الفلسطينية والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز وقيام الدول الاعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشان.

4 ـ إدانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي ادت إلى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات وتحميل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية تعويض الفلسطيني عن كل هذه الخسائر والضغط عليها للافراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

5 ـ دعوة المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني واحترام خياره الديمقراطي والتاكيد على مسؤولية هذه الاطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التنموية والاغاثية في الاراضي الفلسطينية المحتله ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

في الوقت ذاته نبه القادة إلى خطورة استمرار اسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية واتخاذ إجراءات أحادية الجانب. واكدت القمة على اهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كسبيل وحيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني. وقررت:

1ـ إعادة التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وان عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 والاراضي التي مازالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل الى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948 ورفض كافة اشكال التوطين وإقامة دوله فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

2 ـ إدانة أعمال الحفريات الاسرائيلية اسفل ومحيط المسجد الاقصى التي تهدد بانهيار ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية والتاكيد على عروبة القدس ورفض جميع الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها. 3ـ التاكيد على عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتاكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ إجراءات احادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض.

4 ـ الضغط على اسرائيل لإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين زاد عددهم عن عشرة آلاف اسير يقبعون في سجون الاحتلال بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض اعضائه وكذلك الوزراء المختطفون ومطالبته بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949.

5 ـ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للسعي نحو الافراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الاسيرات والاطفال في السجون الاسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الامن رقم 1325 في اكتوبر (تشرين اول 2000) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار 48 / 3 الصادر عن لجنة وضع المراة في الأمم المتحدة دورة 48 في مارس (آذار) 2004 .

6 ـ مطالبة مجلس الامن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر والعدوان المتواصل والضغط على اسرائيل للتوقف الكامل والفوري عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وضرورة إلزام اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 10349
الصفحـات : 6 المسلسل : 16

7 ـ تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في العراق.

8 ـ التأكيد على استمرار تكليف رئاسة المجلس والدولة العضو العربي في مجلس الامن والامين العام لجامعة الدول العربية واعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بإجراء المشاورات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

وتشمل القرارات ايضا بنودا تتعلق بدعم موازنة السلطة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني بينها دعوة الدول التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم سرعة الوفاء بهذه الالتزامات والدعوة إلى تقديم دعم إضافي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ودعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لما أقرته القمم العربية السابقة ولمدة سنة تبدأ من 1 / 4 / 2007 . وشكر الدول الصديقة والتي شكل دعمها خلال الفترة السابقة عونا بالغ الاهمية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على اهمية استمرار هذا الدعم وزيادته.

وفي شأن اخر تناولت القرارات قضية إدراج اسرائيل موقع القدس على قائمتها التمهيدية في قائمة التراث العالمي في منظمة اليونسكو وقررت القمة :

1 ـ إدانة ما قامت به اسرائيل من إجراءات تتعارض مع قواعد القانون الدولي واحكام القانون الدولي الانساني.

2 ـ قيام الدول العربية وخاصة الاعضاء في لجنة التراث العالمي بالاتصال بالدول الأعضاء في اللجنة لحثها على عدم إدراج موقع القدس على القائمة الاسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي لتعارضه مع القانون الدولي وقرارت الشرعية الدولية.

3 ـ تشكيل مجموعة عمل من الدول الاعضاء في اللجنة (تونس ـ الكويت ـ المغرب) والامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات الوضع لحين انعقاد اللجنة في نيوزيلندا في 23 يونيو (حزيران) 2007 .

● وفي ما يتعلق بقضية الجولان السوري المحتل تضمنت القرارات:

1 ـ تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967 استنادا إلى اسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية والبناء على ما انجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام 1991.

2 ـ التأكيد مجددا على كافة قراراته وآخرها قراره رقم 338 د .ع / 18 / بتاريخ 29 / 3 / 2006 الذي ينص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي من اجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل واعتبار الاجراءات الاسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وليثاق الامم المتحدة وقراراتها ولا سيما قرار مجلس الامن رقم 497 في 1981 وقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين رقم 27 / 61 بتاريخ 1 / 12 / 2006 والذي اكد على ان قرار اسرائيل في 14 / 12 / 1981 بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي اثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الامن رقم 497 / 1981 .

3 ـ التأكيد من جديد على ان استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلم والامن في المنطقة والعالم.

4 ـ إدانة اسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الاراضي والمواد المائية. وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه وحرمان المزارعين السوريين من اهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم، وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها وآخرها الاعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشر مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة وإقامة مصانع للخمور عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

5 ـ تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية المستمرة ضدهما واعتبار اي اعتداء عليهما اعتداء على الامة العربية وادانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

6 ـ دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الاسرائيلي وممارساته القمعية واصرارهم على التمسك بارضهم وهويتهم العربية السورية والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وادانة سلطات الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كبارا وصغارا بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح الاف السكان وتشريدهم وسلب اراضيهم وانفصال الاسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الاطفال وتربيتهم، إضافة إلى انتهاكات اخرى عديدة في مجال حقوق الاطفال تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

7 ـ إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد ابناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء جدار يفصلهم عن اراضيهم وارزاقهم، واعتبار ان قيام اسرائيل بعملية اجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الانساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ويعتبر وفقاً للمادة السابعة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة ضد الانسانية تدخل في اختصاصها وتعاقب عليها، وكذلك اعتبار ان اي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على اسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال ودعم سورية في الاحتفاظ بحقها في اتخاذ ما يلزم من اجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 10349
الصفحـات : 6 المسلسل : 16

8 ـ التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف باي اوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة باعتباره اجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً واعتبار ان إقامة مستوطنات او اقتحام مستوطنين إليها يشكلان خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الاول لهذه الاتفاقيات وانتهاكاً لأسس عملية السلام مما يحتم وقف كافة الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل والاراضي العربية المحتلة.

9 ـ حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للنشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الاسرائيلية التي جرى الاعلان عنها بتاريخ 31 / 12 / 2003 بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك خلافاً للتوجيهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اقرتها قمة بيروت عام 2002.

10 ـ إدانة سياسة الحكومة الاسرائيلية التي دمرت عملية السلام وادت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة ودعوة المجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر مدريد للسلام والاتحاد الاوروبي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الاراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو / حزيران 1967.

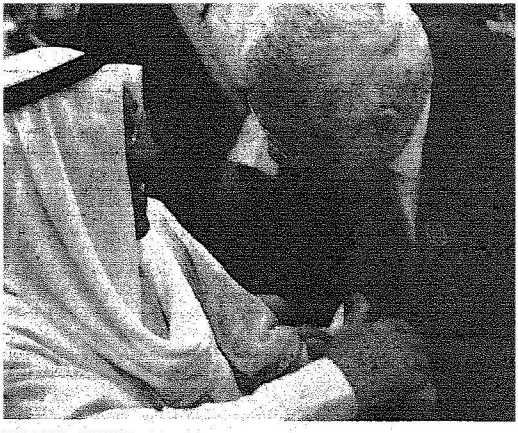

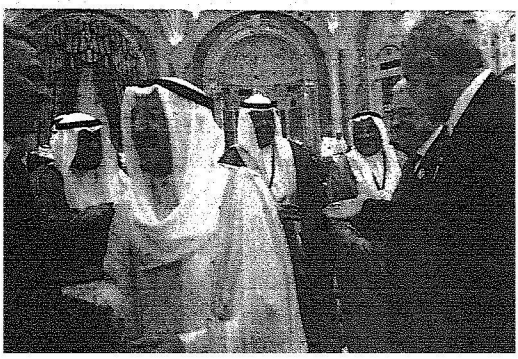

أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد يصافح ويمازح الرئيس الفلسطيني محمود عباس عندما اقترب منه خلال جلسة امس ثم ينهض لمصافحة بقية اعضاء الوفد الفلسطيني وهم اسماعيل هنية وزياد ابوعمرو (تصوير: خالد الخميس)